

إذا صلح فزال
الربيع أعطى الوصي

واراد استخلافه بعد البلوغ لا يكلف ذلك ولو ان المنصوب حين
 صلح ضمن الدرر وقال كما يدعي عليك الخطاف ان ضمن فانه يصح
 الصلح والضم ان لم يكن له بيعة ويكون في التقدير انه اخذ منك
 هذا الحان الاخذ بغير حق وانما ضمن كفيصير كما قال انما ضمن
 ما غنيتك فلان فيصح وبيان صلح الوصي مال الطفل ارضه لا يفتا
الباب السادس قال القاضي الامام ملك الملوك ابو العلاء الناصبي
 لما سئل عن جماعة تصاموا في معنى مهر من ثل امرأة فصالح بعضهم
 شئ فالذي لم يصالح سهل ان يحاكم من لم يصالح منهم متبرعا فله
 الخصومة في الذي موافق ذكره وليس جرى في غيره في مثل الصلح فذا
 في حقها لا يعتبر شأنا من شئ ملك الملوك ابو العلاء وما دى اجمل الوصيين
 لقد سطره في كل لفظ منه معنى موثق بغير الغوايد للذي شهد الفكرة
كتاب الوقف الاول قال رحمه الله لما سئل عن رجل
 له ارض فاراد ان يهرقها الى الخير فبنا المسجد اولي وان جعلها وقفا
 مسجد كردن بقرية نزد كندر وازدست مستحله دور تر هكذا اجابه
 والطف في العبارة فاوردت بالفارسية بتر كما بلفظ وذكره النووي
 اجناس فلك ان العتق افضل ام الوقف لم بنا والرباط ام حج النافذ
 ظالم طوع في مال الوقف فانه يجوز للمتولى ان يدفع اليه شيئا لبيع اليه

لله

تصويرة شريعة

كتاب الوقف
مجلس المتكلمين

تصويرة

البيت المبرمج حتى
نظير الوقف

فهم شرط الوقف كزكاة
اوله في